نحو خطة إسكانية جديدة فى القرية والمدينة

الأهرام 1962/1/15

من أهم المشاكل التى بدأ التنظيم الإشتراكى معالجتها مشكلة الإسكان ، وللتخطيط هنا دور واضح يقوم به فى المجتمع الإشتراكى ، فهو يحدد مقدراته ويوجهها فى الطريق الذى يضمن للفرد حقوقه ويرسم له واجباته بالنسبة للمجموع وبذلك يخلق مجتمعاً تتقارب فيه الطبقات وتتكافأ فيه الفرص ، وهكذا تبنى الإشتراكية مجتمعاً متكاملاً لا مجال فيه للإنعزالية ، يعمل فيه الفرد فى سبيل المجموع ويحفظ المجموع حقوق الفرد ويوفر له سبل الحياة الكريمة ، فالتنظيم الإشتراكى مبنى على قواعد إقتصادية أساسها توجيه الدخل القومى وتنميته فى الطريق الذى يحقق الرفاهية لكافة أفراد الشعب ، كل حسب مقدرته وعمله وإنتاجه ويشمل التخطيط الإقتصادى قطاعى الزراعة والصناعة كما أنه فى نفس الوقت يوفر الخدمات المختلفة للشعب حتى يزيد من إنتاجه ويرتفع بمستوى معيشته ، وهذه الدراسة للدكتور عبد الباقى إبراهيم مدرس التخطيط بهندسة عين شمس تعالج دور الإشتراكية فى مجال الإسكان .

إن للتطور الإقتصادى لأى شعب أثره الكبير على تكوينه الإجتماعى ومن ثم على مستلزمات الفرد المعيشية التى تحدد تكوين مسكنه ، وتنعكس بعد ذلك صورة هذ ا التكوين الإجتماعى على التكوين العام للتجمعات السكنية فى الريف وفى الحضر على السواء ، وتأخذ صورها المميزة فى تخطيطها وفى تكوينها الطبيعى ، ومن هنا نستطيع أن نحدد أثر الإشتراكية على الإسكان إذا ماتتبعنا التطور الإقتصادى الإشتراكى الذى تمر به البلاد فى كل من القطاعين الزراعى والصناعى وإستخلصنا أثر هذا التطور على الكيان العام للمجتمع .

فالتخطيط الإقتصادى للريف يسير فى إتجاهين : الأفقى ويهدف إلى إستصلاح الأراضى وزيادة الرقعة الزراعية سواء أكان ذلك فى مناطق شمال الدلتا أم فى الوادى الجديد أم فى المليونى فدان التى سيوفرهما مشروع السد العالى ، أما الإتجاه اللرأسى فيهدف إلى زيادة الغلة للأرض الزراعية الحالية عن طريق زيادة الخصوبة واستعمال البذور المنتقاه ثم عن طريق إقامة التجمعات الزراعية لمن تقل ملكياتهم الزراعية عن الحد الأدنى للمساحة الزراعية ذات الكفاية الإنتاجية والتى تبلغ خمسة أفدنة لكل ثمانية من الأفراد ، ذلك بخلاف المزارع العائلية أو المزارع الكبيرة ، وهكذا سوف تزداد غلة الأرض الزراعية بما يقدر بحوالى 30% منها 20% من إنتاج الأرض و 10% تضيع فى القنوات والحدود والسدود ذلك بالاضافة الى توفير 10% من مجهود الفلاح فى التنقل بين ملكياته المتناثرة ، وهكذا نوفر قدر ماسيوفره لنا السد العالى ، ونظام الدورات الزراعية الذى بدأ تطبيقه ماهو إلا خطوة فى هذا السبيل ، وعلى هذا الأساس الإشتراكى فى التخطيط القومى ومجتمع المدينة وهو يدخل تجربته الإشتراكية الأولى يجب ان يمارسها أولاً فى تنظيمه الإقتصادى ثم فى حياته الإجتماعية ثم بعد ذلك يمارسها فى بيئته السكنية الجديدة ، فإسكان المجتمع بعد ذلك لن يكون إلا إنعكاساً طبيعياً للمجتمع فى تنظيمه الإشتراكى الجديد ، ففشل الجمعيات التعاونية للإسكان فى إيجاد الإسكان التعاونى الصحيح راجع إلى أن المجتمع لم يكن قد مر بعد فى مراحل الإشتراكية الأولى ، فى تطبيقها الإقتصادى ثم فى نظامها الإجتماعى ، ولذلك كان البدء بإسكان الطبقات المحدودة الدخل إسكاناً تعاونياً أساساً سليماً فى التخطيط العام للإسكان فى الدولة .

الخلية السكنية

وبعد أن تتحدد معالم المجموعة السكنية وصورتها تتجمع لتكون كيان الخلية السكنية فى صورتها العلمية وتصبح جزءاً من المدينة ، والخلية السكنية كذلك لن تستكمل صورتها الحية إلا إذا خضعت مراكزها التجارية الرئيسية أو الفرعية إلى نظام من الإشتراكية أو من التعاونية فى تسويق السلع الإستهلاكية ، وهكذا يبنى الإسكان التعاونى أو الإشتراكى على اساس المشاركة فى الخدمات التجارية والثقافية .

والمجتمع المبنى على العمل يتأثر تكوينه الإجتماعى وتقل فيه نسبة العائلات الكبيرة الحجم وتزداد فيه نسبة العائلات المتوسطة أو الصغيرة ، وأثر ذلك واضح على حجم الوحدة السكنية وكذلك على نظام وطريقة المعيشة داخل هذه الوحدة مما يقلل من المساحة السكنية المخصصة للفرد وبالأصح من الحجم السكنى للفرد إذا إفترضنا أن التصميم المعمارى سوف يبنى على اساس الحجم لا المساحة ، وهكذا تنخفض تكاليف الوحدة السكنية ، وذلك بالإضافة إلى خفض تكاليف البناء بإستعمال الوحدات المعمارية الموحدة وطرق الإنشاء الجماعية ، ويمكن بعد ذلك للوحدة السكنية أن تستكمل صورتها بالتجهيزات الحديثة للمسكن حتى يتوفر للفرد الراحة والرفاهية .

والإسكان الجماعى من جهة أخرى سوف يساعد على إزالة الأحياء القديمة بالمدن لتحل محلها خلايا سكنية جديدة تنعم بالصحة وبالحياة ، وعلى هذا الأساس الواضح من التخطيط سوف تكف المدينة عن إستقطاع إمتدادها مما يحيط بها من الأراضى الزراعية فيتوفر للشعب مزيد من الغذاء .

وإذا إنتقلنا بعد ذلك إلى البيئة المعمارية للمدينة نجد أن الإنفرادية التى تسود المجتمع تنعكس بصورة واضحة على العمارة فى المدينة التى تعج بكرنفال من الأشكال والإنفاعلات المعمارية ، ودور الإشتراكية هنا واضح فى تشكيل البيئة المعمارية التى تتميز بالتناسق والإنسجام ، وللمخطط والمعمارى دورهما الكبير الذى يلعبانه لخلق هذه البيئة الإشتراكية لمجتمع المدينة إذا ما سنت لهم القوانين المناسبة .

وبهذه الصورة تتحول المدينة إلى خلايا حية تعمل فى نطاق التخطيط العام لها ، ويتمتع سكانها بكافة الخدمات المعيشية فى جو من التناسق والتعاون ، وهكذا يرى الفرد طريقه إلى المسكن الكريم ويتمتع بالرفاهية فى ظل المجتمع الإشتراكى .